

تحليل الإفصاح البيئي للشركات الصناعية

في دول مجلس التعاون الخليجي*

د. لقمان محمد أيوب الدباغ

استاذ مساعد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

شكر محمود مصطفى

استاذ مساعد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت

ياسمين أكرم جاسم الدباغ

استاذ مساعد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

المستخلص

تعد هذه الدراسة استقصائية لمستويات الإفصاح البيئي للشركات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب أنها تهدف إلى إيجاد العلاقة بين تلك المستويات وخصائص تلك الشركات، لقد شملت عينة البحث ٤٢ شركة صناعية من دول المجلس تم اختيارها عشوائياً لضمان حيادية النتائج ودقتها، لقياس مستوى الإفصاح تم إعداد مؤشر إفصاح مكون من ٣٢ فقرة تم تطويره في ضوء الدراسات السابقة في هذا المجال، ومن خلال الدراسة تم التوصل لطائفة من الاستنتاجات من بينها أن أعلى نسبة لمستوى الإفصاح في دول المجلس قد بلغت ١٩٪ وهي تعد نسبة ضعيفة كما تراوحت نسب الإفصاح بين الشركات عينة البحث بين ٠-٤٦٪، علاوة على ذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح وكل من عمر الشركة وربحيته والرافعة المالية في حين هناك علاقة معنوية طردية بين مستوى الإفصاح وحجم الشركة، وأخيراً توصلت الدراسة إلى عدم التزام العديد من الشركات عينة البحث بمتطلبات الإفصاح البيئي المحددة في تلك الدول.

المصطلحات الأساسية: الإفصاح البيئي، الشركات الصناعية، دول مجلس التعاون الخليجي، مؤشر الإفصاح البيئي.

Analysis of Environmental Disclosure of Industrial Companies in the Gulf Cooperation Council

Dr. Lukman M. Al-Dabbagh

Asst. Prof., College of Administration and Economics, University of Mosul

Shuker M. Mustafa

Asst. Prof., College of Administration and Economics, University of Mosul

Yasmeen A. Al-Dabbagh

Asst. Prof., College of Administration and Economics, University of Mosul

Abstract

This study is an empirical investigation of the extent of environmental disclosure by listed companies in gulf countries. It also reports the results of the association between company-specific attributes and total environmental disclosure of the sample companies. A total of 32 items are selected for examining level of the environmental disclosure of 42 industrial companies listed in the financial markets of gulf countries. The results show that levels of the environmental disclosure in all the gulf countries are low as that the highest percentage reached to only 19%, while levels of the disclosure among companies ranged between %0-46, the findings also indicate that age, profitability and financial leverage variables are insignificant, and company size is significant in explaining the level of disclosure. Results also indicate that many of the industrial companies in gulf countries are not compliant with the rules regarding environmental disclosure.

Keywords: Environmental Disclosure, Industrial Companies, Gulf Cooperation Council, Environmental Disclosure Index.

المقدمة:

على الرغم من الجوانب الايجابية للثورة الصناعية التي كانت وما زالت يشهدها العالم سواء اقتصادياً أو اجتماعياً إلا أنها ساهمت بشكل كبير في تفاقم حدة المشكلات والتأثيرات السلبية على البيئة والمجتمع مما دعا الكثير من الحكومات والمنظمات والباحثين إلى التركيز على الأداء البيئي للشركات ومحاولة مراقبة أداء تلك الشركات وتقييمها للتقليل من حجم تأثيراتها السلبية على البيئة إلى جانب تحفيزها للمساهمة في تحسين البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية.

وما من شك في أن الأجهزة الرقابية ومتخذي القرار لا يمكن لهم أن يمارسوا دورهم بشكل فاعل من دون إفصاح الشركات عن أدائها البيئي، إذ يعد الإفصاح البيئي من أهم المصادر الرئيسية للمراقبة على الأداء البيئي للشركات ومصدراً مهماً للمعلومات البيئية في مجال اتخاذ القرار للكثير من الجهات سواء من داخل الشركة أو من خارجها (أو ما يطلق عليهم بشكل عام أصحاب المصالح). وفي سبيل تعزيز ممارسات الإفصاح البيئي للشركات حاول الكثير من الباحثين استخدام النظريات التي من شأنها أن تعزز مسؤوليات الشركة في الإفصاح عن أدائها البيئي ومن هذه النظريات

Agency Theory, Stakeholder Theory, Legitimacy Theory.

وفي ضوء ما سبق تكمن أهمية البحث في تحديد مستويات الإفصاح البيئي في دول مجلس التعاون الخليجي التي تعد من الدول التي تحاول مواكبة الاتجاهات الحديثة في الإفصاح إلى جانب محاولة تحديد العلاقة بين مستوى الإفصاح وخصائص الشركات.

اهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأتي:

- أ. استعراض الإطار النظري للإفصاح البيئي والدراسات السابقة المتعلقة به.
- ب. تحديد دوافع الشركات للإفصاح البيئي.
- ج. استعراض ممارسات الدول المتقدمة في مجال الإفصاح البيئي.

- د. قياس مستوى الإفصاح البيئي للشركات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي.
- هـ. تحديد طبيعة العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي للشركات عينة البحث وبين بعض خصائص تلك الشركات.

مشكلة البحث:

- يمكن صياغة مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية:
١. هل تعد مستويات الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي مقبولة؟
 ٢. هل هناك علاقة بين مستوى الإفصاح البيئي وعمر الشركة؟
 ٣. هل هناك علاقة بين مستوى الإفصاح البيئي وحجم الشركة؟
 ٤. هل هناك علاقة بين مستوى الإفصاح البيئي وربحية الشركة؟
 ٥. هل هناك علاقة بين مستوى الإفصاح البيئي والرافعة المالية للشركة؟

فرضيات البحث:

١. لا تعد مستويات الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي مقبولة.
٢. لا توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح البيئي وعمر الشركة.
٣. لا توجد علاقة بين مستوى الإفصاح البيئي وحجم الشركة.
٤. لا توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح البيئي وربحية الشركة.
٥. لا توجد علاقة ايجابية بين مستوى الإفصاح البيئي والرافعة المالية للشركة.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث سيتم اعتماد منهجين الأول هو المنهج الوصفي في معالجة الجانب النظري للبحث من خلال الاستعانة بالمراجع ذات العلاقة بموضوع البحث أما المنهج الثاني فهو المنهج التحليلي لمعالجة الجانب الاستقصائي من خلال استخدام البرامج والأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات.

المبحث الأول

الإطار النظري للإفصاح البيئي

طبيعة الإفصاح البيئي:

يعد الإفصاح البيئي من الموضوعات التي باتت تأخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام الدولي والباحثين نظراً لتزايد الآثار الناجمة عن التلوث البيئي والاحتباس الحراري والتصحر التي باتت تؤثر بشكل جوهري على الكائنات الحية إلى جانب تأثيرها على اقتصاديات بلدان العالم، ويمكن تعريف الإفصاح البيئي: بأنه نشر المعلومات التي تعبر عن الأداء البيئي للشركات من خلال الوسائل المختلفة سواء من خلال مطبوعات التقارير المالية والإدارية المنشورة أو من خلال المواقع الالكترونية للشركة أو المؤتمرات والصحف.

وترجع بدايات الإشارة إلى أهمية علاقة الإفصاح بالبيئة والمجتمع للعام ١٩٤٠ من قبل المهتمين بشؤون البيئة (Neu & Pedwell, 1998)، إلا إن تلك الإشارات لم تظهر في الأدبيات المحاسبية إلا خلال العقد السابع من القرن الماضي حين بدأ الباحثون في تناول المسؤوليات البيئية للوحدة الاقتصادية كأحد الأركان الرئيسة لمسؤولياتها الاجتماعية، ومع بدايات العقد التاسع بدأ موضوع الإفصاح والتقارير البيئية يأخذ حيزاً واضحاً من اهتمامات الشركات والباحثين في الفكر المحاسبي (Gray & Bebbington, 2001, 240).

ومن الملاحظ أن التطور في مجالات الإفصاح البيئي جاء استجابة للمراحل التي عكست مواقف الشركات تجاه موضوعات الأداء والإفصاح البيئي طبقاً للتغيرات البيئية

والثقافية والاجتماعية التي شهدتها غالبية بلدان العالم في منتصف القرن الماضي حتى الآن، إذ يوضح Welford أن هناك خمسة مراحل توضح التطورات الحاصلة في مواقف الشركات تجاه الأداء والإفصاح البيئي تم عرضها من خلال جدول يعرف بـ (The ROAST scale وهي: (Welford, 1999, 22)

١. **مرحلة المقاومة Resistance:** وهي تمثل عدم استجابة الشركات للمبادرات البيئية وتجاهل الموضوعات البيئية ومقاومة أية اتجاهات أو أفكار تتعلق بمسؤوليات الشركات البيئية.

٢. **مرحلة المراقبة والالتزام Observe and Comply:** وهي المرحلة التي بدأت الشركات بالالتزام بالقوانين البيئية الصادرة من الحكومة على الرغم من عدم رغبتها وقناعتها بمضمون تلك القوانين.

٣. **مرحلة الاستيعاب أو التقبل Accommodate:** في هذه المرحلة بدأت الشركات بتقبل فكرة ممارسة دورها ومسؤولياتها البيئية والإفصاح عنها بشكل طوعي من دون أن يكون الإلزام القانوني هو الباعث الرئيس في مواقفها.

٤. **مرحلة الاغتنام والاستباق Seize and Pre-empt:** تعدّ هذه المرحلة عن تفاعل الشركات بالموضوعات البيئية ووضع البرامج والسياسات البيئية التي من شأنها أن تساهم في الارتقاء بأدائها البيئي والإفصاح عنه في سبيل الاستجابة لتوفير احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي لتلك الشركات.

٥. **مرحلة التجاوز Transcend:** تعدّ هذه المرحلة قمة الإدراك لدى الشركات وتفوقها في الأداء البيئي وتفاعلها الكبير مع المشاكل البيئية الراهنة من خلال متابعة ودعم كل المجالات التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة للبيئة.

أهمية الإفصاح البيئي:

ركز الكثير من الباحثين من خلال دراساتهم على توضيح أهمية الإفصاح البيئي ودوره سواء للشركة أو الجهات المستفيدة من المعلومات البيئية. وقد أخذت تلك الأهمية أبعاداً مختلفة، إذ أوضحت الدراسات أن التزام الشركات بسياسة الإفصاح المفتوحة

يحقق العديد من المنافع لتلك الشركات ومن أهمها تخفيض كلفة رأس المال (Blacconiere & patten, 1994)، (Beets, S.D. and Souther, C., 1999).

وطبقاً لـ (Brammer and Pavelin, 2006) فإن أصحاب المصالح قد لا يفضلون الاستثمار في شركات لا تفصح عن المعلومات البيئية لافتقارهم لتلك المعلومات وهذا ما أكدته (Cormier et. al., 2005, 6) من خلال دراستهم إذ توصلوا إلى أن المعلومات البيئية مفيدة في اتخاذ قرارات أصحاب المصالح.

وفي دراسات لباحثين آخرين وجدوا أن توفير معلومات عن التلوث البيئي من شأنه أن يساهم في تصحيح بعض إخفاقات السوق المالية إلى جانب تحسين أداء الوحدة في تحقيق الرفاهية. أنظر (Kennedy et. al., 1994)، (Maxwell et. al., 2000)، (Khanna, 2001).

من جانب آخر يرى (Verrecchia, 2001) أن غياب أية معلومة وعدم الإفصاح عنها من شأنها أن تفسر من قبل المستثمر الرشيد على أنها معلومات سلبية قد تؤثر سلباً في تفسير أداء الشركة بيئياً.

أما (Cormier & Magnan, 2003) فيرى أن التقرير عن الأداء البيئي من شأنه أن يخفض فجوة تباين المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح إلى جانب تخفيض كلفة الحصول على المعلومات من قبل المستثمرين.

كما أكدت دراسة (Hassel Nilsson & Nyquist, 2005) على أن إدراج معلومات عن الأداء البيئي ضمن القوائم المالية سيساهم في زيادة قيمة ملائمة المعلومات الواردة في تلك القوائم.

وفي سياق ما سبق يتضح أن أهمية الإفصاح تكمن في تحقيقها لمنافع مزدوجة لكل من الشركة والجهات المحتفلة المستخدمة للمعلومات البيئية، فالشركة ستكسب ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح بصورة عامة مما يساعدها في جذب الاستثمارات وتوسيع قاعدة أنشطتها إلى جانب وفائها بمسؤولياتها البيئية والأخلاقية وفي الوقت نفسه فإن الجهات المستخدمة للمعلومات ومن خلال حصولها على المعلومات البيئية

ستتمكن من ترشيد قراراتها الاستثمارية وتحديد حجم المخاطر البيئية والمشاكل القانونية التي يمكن أن تواجهها تلك الشركات في ضوء مساهماتها البيئية.

دوافع الشركات للإفصاح أو عدم الإفصاح البيئي:

ما من شك في أن أية منظمة تتبنى سياسة الإفصاح البيئي يعد مؤشراً على امتلاك تلك المنظمة الشعور بمسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها وبغض النظر إن كانت قد وضعت في حساباتها المردودات المالية أو المعنوية من تبني تلك السياسة طالما أنها ستعكس إيجابياً على البيئة والمجتمع. وبصورة عامة يمكن تحديد أهم دوافع الشركات للإفصاح عن أنشطتها ومساهماتها البيئية بالآتي:

١. محاولة توضيح مدى مساهمة الشركة في تحسين البيئة والسياسات والتقنيات التي تستخدمها لتخفيف حجم الأضرار البيئية التي تتسبب بها خصوصاً منها الشركات الصناعية وذلك بهدف تحسين صورتها لدى الأطراف المحيطة بها (Welford, 1999).

٢. تعزيز القدرة التنافسية للشركة من خلال التوسع في نطاق التقارير السنوية والفصلية وتوفير معلومات تحظى باهتمام العديد من مستخدمي التقارير والتي ما من شك في أنها ستعزز من القدرة التنافسية للشركة مقارنة بالشركات التي لا تفصح عن مساهماتها البيئية.

٣. استخدام الإفصاح كوسيلة لإعلام المجتمع ككل أن المنشأة تقوم بالإفصاح التطوعي عن المعلومات البيئية (Porter & Van Der Linde, 1995).

٤. الوفاء بالواجبات الأخلاقية تجاه أصحاب المصالح والمجتمع بصورة عامة.

٥. تزويد أصحاب الملكية وأصحاب المصالح بالمعلومات عن حجم التكاليف التي تحملتها للوفاء بمسؤولياتها البيئية.

٦. مواجهة وسائل الإعلام المضادة في حالة وقوع كوارث بيئية من خلال الإفصاح عن أدائها البيئي وعدم مساهمتها في وقوع تلك الكوارث (Deegan & Rankin & Voght, 2000).

٧. إتاحة الفرصة لبناء علاقات أفضل بين الشركة وفئات المجتمع المختلفة مثل الجهات الحكومية وحملة الأسهم والعاملين والعملاء والموردين والممولين ومجموعات الضغط والتي تعد ذات تأثير قوي وبالذات في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة. أنظر (Bebbington et. al., 1994)، (Tilt, 1994)، (Gray et. al., 1996).

وعلى الرغم من تلك التأكيدات على دوافع الشركات للإفصاح إلا أن (Gray et. al., 1993, 211) يرى أن هناك العديد من الدوافع التي تجعل الشركات لا تفصح عن أدائها البيئي وهي:

- عدم قناعة هذه الشركات بالحاجة للإفصاح عنه.
- من الواجب الانتظار لرؤية المواقف من الإفصاح.
- الكلفة العالية للتقرير.
- قلة البيانات المتاحة.
- السرية.
- قلة الحاجة إلى المعلومات البيئية.
- عدم وجود متطلبات قانونية للتقرير البيئي.
- لا تؤخذ بنظر الاعتبار.
- أن هناك مجالات أكثر أهمية للإفصاح عنها.

وعلى الرغم من تلك المسوغات لعدم الإفصاح إلا أن تلك المسوغات لا يمكن تعميمها للأسباب الآتية:

- اختلاف المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين البلدان.
- اختلاف مستوى إدراك أصحاب المصالح للمعلومات البيئية والتي ما من شك في أنها ستنعكس بشكل كبير على مستوى الدافعية للإفصاح البيئي.
- أن التأثيرات والأضرار البيئية بات تأثيرها لا يتحدد داخل البلد بل يمتد لبلدان العالم الأخرى خصوصاً تلوث الهواء والبحار.

▪ توسع قاعدة الاستثمار الدولي وزيادة تأثير الاختلالات في السوق المالية المحلية على الأسواق المالية الإقليمية والدولية.

الحاجة إلى الإفصاح البيئي الإلزامي:

لقد أظهرت العديد من الدراسات أن التقارير والإفصاح البيئي لازالت تمثل إحدى أشكال الإفصاح الطوعي للشركات كما أكدت الدراسات على أن ممارسات الإفصاح الطوعي في هذا المجال لازالت من دون المستوى المطلوب حتى في الدول المتقدمة إذ لا تتجاوز نسبة الشركات التي تتولى الإفصاح في غالبية الدراسات الـ ٥٠٪ وهي نسبة إفصاح تعد ضعيفة مقارنة بحجم الكوارث والأضرار البيئية التي يعاني منها العالم والتي بدأت تأثيراتها السلبية بالازدياد على الكائنات الحية والموارد الطبيعية يوماً بعد يوم مما يتطلب معه ضرورة صياغة القوانين والمعايير من قبل حكومات الدول والأسواق المالية التي تلزم الشركات بإعداد تقارير بيئية سنوياً تفصح عن أدائها البيئي إلى جانب إلزام الشركات خصوصاً منها الصناعية بالإفصاح الفوري عن أية آثار سلبية بيئية أو صحية تهدد أمن المجتمع وسلامته قد تنشأ عن مشاكل في عملياتها التشغيلية بشكل مفاجئ، ومن الجدير بالذكر أن الإفصاح البيئي الإلزامي من شأنه أن يحفز الشركات للارتقاء بمستويات أدائها البيئي ففي دراسة لـ (Cho & Patten, 2007) تم التوصل من خلالها إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح الإلزامي ومستوى الأداء البيئي، وانسجاماً مع اتجاه إلزام الوحدات بالإفصاح الإلزامي البيئي في دول العالم أصدرت العديد من الدول الأوروبية كالنمرك وأستراليا تشريعات تلزم الشركات بإعداد تقارير بيئية عن مساهماتها البيئية (Bebbington, 1999). ويرى الباحثون أن الدول العربية بشكل خاص بحاجة ماسة إلى هذا النوع من الإفصاح الإلزامي نظراً لضعف مستويات الإفصاح البيئي في شركاتها والتي تعكس حالة عدم الاهتمام والإدراك من قبل غالبية الشركات لدورها ومسؤولياتها البيئية والاجتماعية.

الدراسات السابقة:

حظي الإفصاح البيئي باهتمام العديد من الباحثين في كافة الاختصاصات ومن بينها المحاسبة نظراً لأهمية المشاكل البيئية التي بدأت تلقي بثأرها السلبية على دول العالم كافة. ولقد أخذت تلك الدراسات نواحي عديدة، فمنها ما ركز على قياس مدى إفصاح الشركات في تقاريرها السنوية عن مساهماتها البيئية، ومنها ما حاول إيجاد العلاقة بين الإفصاح البيئي للشركات وبين خصائص تلك الشركات سواء من حيث حجمها أو طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها إلى غير ذلك من تلك الخصائص. في حين تناولت بعض الدراسات على صياغة الإطار النظري للمحاسبة البيئية إلى جانب العديد من الدراسات المختلفة التي تناولت أثر الإفصاح البيئي على العديد من المتغيرات منها أسعار الأسهم والربحية والمنافسة وفيما يأتي استعراض لبعض هذه الدراسات:

- دراسة (Hussein & Mishiel, 2010) تناولت تحليل الإفصاح البيئي والاجتماعي في دول مجلس التعاون الخليجي وقد شملت الدراسة ٦٠ شركة صناعية مختارة من دول المجلس ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان هو تدني مستوى الإفصاح إذ بلغ معدل الإفصاح ٢٦٪ بين دول المجلس كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح وحجم الشركة.

- دراسة (Al-Basteki, 1997) تناولت هذه الدراسة الإفصاح الاجتماعي والبيئي في مملكة البحرين لعينة مختلفة من الشركات البحرانية للعام ١٩٩٣ ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح وحجم الشركة في حين عدم وجود علاقة بين مستوى الإفصاح والربحية.

- دراسة (Inchausti B. G., 1997) تناولت هذه الدراسة مستوى الإفصاح في الشركات الاسبانية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها وجود علاقة بين مستوى الإفصاح والربحية.

- دراسة (Akhtaruddin, 2005) توصلت إلى عدم وجود علاقة بين مستوى الإفصاح وعمر الشركة.

- دراسة (Halme & Huse, 1997) تركزت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين التقارير البيئية التي تعدها الشركات سنوياً وبين ثلاثة عوامل هي حوكمة الشركات، الصناعة والبلد إذ شملت عينة الدراسة ١٤٠ شركة من الشركات الكبرى في أربع دول اسكندنافية (السويد، فلنداه، اسبانيا، النرويج) خلال عام ١٩٩٢ وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر العوامل تأثيراً في الإفصاح البيئي هي طبيعة الصناعة هذا فضلاً عن عوامل أخرى أقل تأثيراً هي: هيكل الملكية، مجلس الإدارة، والبلد.
- دراسة (Hackston & Milne, 1996) تناولت هذه الدراسة تحليل الإفصاحات البيئية للشركات النيوزلندية ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان هي وجود علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح وحجم الشركة وعدم وجود علاقة معنوية بين مستوى الإفصاح والربحية.
- وفي دراسة لـ (S Brammer & S Pavelin, 2008) عن العوامل المؤثرة على جودة الإفصاح البيئي لـ ٤٥٠ شركة بريطانية وجد أن هناك علاقة إيجابية بين نوعية الإفصاح البيئي وحجم الشركة.
- أما دراسة (Haslinda Yusoff & Glen Lehman, 2009) فقد تركزت على اختلاف طبيعة ومستوى الإفصاح في ماليزيا وأستراليا إذ توصلت النتائج إلى اختلاف مستوى الإفصاح بين البلدين.
- وفي دراسة لـ (Ahmad H. & Mohammad, 2003) تناولت الإفصاح البيئي للشركات الماليزية ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها عدم وجود علاقة بين الرافعة المالية للشركات ومستوى إفصاحه، وهذه الدراسة كانت نتائجها على العكس من النتائج التي توصل إليها (Ahmed & Courtis, 1999) من حيث وجود علاقة بين مستوى الإفصاح والرافعة المالية.
- وأخيراً دراسة (Nossa Valcemiro, 2002) تناولت أطروحة الدكتوراه هذه تحليل المحتوى للتقارير البيئية لعينة من ٥٠ شركة مختصة بصناعة الورق وقد شملت الدراسة ستة بلدان من مختلف القارات ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح البيئي وحجم الشركة في كل الدول عينة الدراسة إلى جانب اختلاف مستويات الإفصاح بين البلدان.

في ضوء ما تقدم نجد عدم وضوح للعلاقة بين مستوى الإفصاح وخصائص الشركات إلى جانب عدم وجود دراسة متكاملة تتناول قياس مستوى الإفصاح البيئي في دول مجلس التعاون إذ إن دراسة حسين وميشال تركزت على الإفصاح الاجتماعي ولم يأخذ البعد البيئي من الدراسة إلا جانباً محدوداً مما يعزز من أهمية الدراسة الحالية خصوصاً وأن دول المجلس تحظى بمكانة مهمة على المستوى العربي والدولي في المجال البيئي.

العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي وخصائص الشركة:

تناولت العديد من الدراسات إيجاد علاقة بين مستوى الإفصاح وخصائص الشركة إلا أن تلك العلاقات اختلفت من دراسة إلى أخرى (أنظر الدراسات السابقة) لهذا سيحاول الباحثون اختبار الخصائص الآتية على الشركات عينة البحث وهي:

١. عمر الشركة: تستند هذه الخاصية على افتراض أن الشركات التي مضت فترة طويلة على تأسيسها أكثر رغبة في الإفصاح من الشركات حديثة التأسيس ومن أهم الدراسات التي اختبرت هذه العلاقة هي دراسة (Owusu-Ansah, 1998).

٢. حجم الشركة: تناول العديد من الباحثين هذه الخاصية لتفسير التباين في مستويات الإفصاح بين الشركات (Cooke, 1991)، (Marston & Shrivess, 1996)، (Ahmed & Nicholls, 1994)، على افتراض أن الشركات التي لديها قدرات مالية كبيرة لها القدرة على تحمل تكاليف الإفصاح، وسيعتمد الباحثون في هذه الدراسة أجمالي أصول الشركات كمعيار للتعبير عن حجم الشركة.

٣. الربحية: يستند تفسير هذه الخاصية إلى أن الشركات التي تحقق عوائد أعلى تميل إلى التوسع في الإفصاح لإظهار تميزها على الشركات الأقل ربحاً ومن بين الدراسات التي تناولت هذه الخاصية (Al-Basteki, 1997)، (Ahmad H. & Mohammed, 2003)، (Hackston & Milne, 1996)، ولأغراض الدراسة الحالية سيعتمد الباحثون على نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول كمقياس لربحية الشركة.

٤. الرافعة المالية: وهي من خصائص الشركات التي استخدمها الباحثون لتوضيح علاقتها بمستوى إفصاح الشركات (Ahmad H. & Mohammed, 2003)، (Ahmed & Courtis, 1999)، وسيعتمد الباحث لأغراض هذه الدراسة على نسبة إجمالي الالتزامات إلى حقوق المساهمين.

لمحة عن التشريعات البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي:

تسعى دول مجلس التعاون الخليجي شأنها كباقي دول العالم المهتمة بشؤون البيئة إلى التقليل من الأضرار البيئية والمساهمة في تحسين البيئة من خلال وضع السياسات العامة وإعداد الخطط والبرامج اللازمة لحماية البيئة ومكافحة التلوث وإصدار التشريعات والقوانين والمعايير التي تتضمن الإجراءات الواجب اتباعها من قبل الشركات للمحافظة على البيئة وذلك استناداً إلى المعايير والقواعد الصادرة من الهيئات والمجالس الدولية المهتمة يشؤون البيئة، وفي سياق اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بالشؤون البيئية فقد حرصت هذه الدول على إنشاء وزارات وهيئات بيئية تتولى إصدار القوانين البيئية ومراقبة وتقييم الأداء البيئي للوحدات الاقتصادية ومدى التزامها بالقوانين والإجراءات التي حددتها تلك الجهات (انظر الملحق ذي الرقم ١) .

المبحث الثاني الدراسة التحليلية

عينة البحث وجمع البيانات:

شملت عينة البحث ٤٢ شركة صناعية مسجلة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون العربي وقد تم اختيار تلك الشركات عشوائياً لضمان تقييم مستوى الإفصاح في تلك البلدان بموضوعية، وفي سبيل إجراء الدراسة تم جمع البيانات المطلوبة من التقارير المالية وأية بيانات وتقارير منشورة على المواقع الالكترونية لتلك الشركات علماً أن فترة الدراسة للعينة اقتصر على العام ٢٠١٠ فقط.

حدود البحث:

١. النتائج التي تم التوصل إليها تعبر عن افصاحات الشركات عينة البحث ولا تشمل الشركات الصناعية جميعها في دول مجلس التعاون الخليجي.
٢. تم قياس الإفصاح البيئي للشركات الصناعية عينة البحث للعام ٢٠١٠ فقط .

متغيرات الدراسة وأنموذجها:

يعد الإفصاح البيئي هو المتغير المعتمد لهذه الدراسة في حين تمثل عمر الشركة، والحجم، والربحية والرافعة المالية المتغيرات المستقلة للدراسة، وبهدف تحديد مستوى الإفصاح للشركات عينة البحث تم استخدام مؤشر إفصاح بيئي استخدم من قبل العديد الباحثين في تحديد مستويات الإفصاح (انظر: (Hail, 2002)، (Nossa, 2002)، (Yusoff, Lehman & Nasir, 2006)، (Francis Nanda & Olsson, 2008). يتكون هذا المؤشر من ٣٢ بنداً موزعة على ثمانية فئات (أنظر الملحق ذي الرقم ٢) لاحتساب مستوى الإفصاح للشركات عينة البحث تم منح الشركة التي تفصح عن كل بند (١) ومنحها (٠) في حالة عدم الإفصاح وبهذا فإن نسبة الإفصاح البيئي لكل شركة سيتم تحدد على وفق المعادلة الآتية:

$$Dis = x/y * 100$$

إذ:

Dis تمثل نسبة إفصاح الشركة.

X تمثل مجموع النقاط التي حصلت عليها الشركة.

Y تمثل مجموع نقاط المؤشر وهي ٣٢.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

يوضح الملحق ذو الرقم ٣ نسب الإفصاح لكل شركة من عينات البحث إذ تفاوتت هذه النسب بين ٠ - ٤٦,٨٧٪، ومن الواضح أن هناك تفاوتاً في مستويات الإفصاح بين الشركات يعزى ربما لإحدى أو جميع خصائص الشركات التي سيتم اختبارها لاحقاً، ويهدف التعرف على مستوى الإفصاح البيئي في كل دولة تم استخراج متوسط الإفصاح للشركات في كل دولة وكما هو موضح بالجدول ذي الرقم ١ أدناه إذ تم ترتيب الدول تنازلياً على وفق مستويات إفصاحها.

جدول (١)

متوسط إفصاح الشركات على مستوى كل دولة

البلد	متوسط الإفصاح
قطر	١٩,١٩٪
الإمارات	١٥,١٨٪
السعودية	١٤,٠٦٪
البحرين	١٢,٥٪
الكويت	١١,١٦٪
عمان	٨,٩٣٪

إذ يتضح أن أعلى نسبة للإفصاح بلغت ١٩,١٩٪ في دولة قطر وكان أدناها في سلطنة عمان بنسبة ٨,٩٣٪ وهي نسب تعد ضعيفة جداً مما يعني قبول الفرضية العدمية الأولى وهي "لا تعد مستويات الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي مقبولة".

ولاختبار الفرضيات ٢-٥ تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة بين خصائص الشركات عينة البحث ومستوى الإفصاح البيئي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + e$$

إذ:

Y تمثل المتغير المعتمد وهو الإفصاح البيئي.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ تمثل معاملات الانحدار.

X_1, X_2, X_3, X_4 فتمثل المتغيرات المستقلة (عمر الشركة، حجم الشركة،

ربحية الشركة، الرافعة المالية).

e تمثل الخطأ العشوائي.

وفيما يأتي جداول التحليل الإحصائي:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Lev, siz, age, pro ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Dis

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
dimension0 1	.470 ^a	.221	.137	16.81461

a. Predictors: (Constant), lev, siz, age, pro

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2969.941	4	742.485	2.626	.050 ^a
Residual	10461.049	37	282.731		
Total	13430.990	41			

a. Predictors: (Constant), lev, siz, age, pro

b. Dependent Variable: dis

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-21.531	13.752		-1.566	.126
age	.211	.207	.149	1.018	.315
siz	.053	.024	.347	2.180	.036
pro	19.483	20.413	.154	.954	.346
lev	2.533	7.158	.052	.354	.725

a. Dependent Variable: dis

من الجدول أعلاه يتضح عدم وجود علاقة معنوية بين عمر الشركة ومستوى الإفصاح إذ إن $Sig.=.315$ وهي أعلى من درجة الموثوقية المحددة وهي ٥٪ مما يعني قبول الفرضية العدمية الثانية وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع دراسة (Akhtaruddin, 2005).

كما يشير الجدول أعلاه وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح إذ إن $Sig.=.036$ وهي أقل من ٥٪ مما يعني رفض الفرضية العدمية الثالثة وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (S. Brammer, S. (Nossa Valcemiro, (Hackston & Milne, 1996)، Pavelin, 2008)، (Al-Basteki, 1997)، 2002).

كما يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود علاقة بين مستوى الإفصاح وربحية الشركة إذ إن $Sig.=.346$ وهي أعلى من ٥٪ مما يعني بالنتيجة قبول الفرضية الرابعة وتعد هذه النتيجة منسجمة مع ما توصل إليه الباحثون، (Al-Basteki, 1997)، (Hackston & Milne, 1996).

وأخيراً يوضح الجدول أعلاه عدم وجود علاقة بين مستوى الإفصاح والرافعة المالية للشركة إذ إن $Sig.=.725$ هي أعلى من درجة الموثوقية المحددة ٥٪ مما يعني قبول الفرضية الخامسة وهذه النتيجة تؤكد ما توصل إليه (Ahmad H. & Mohammad, 2003).

المبحث الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١. إن الدراسات والبحوث في مجال الإفصاح البيئي في الدول العربية بشكل عام وفي دول الخليج العربي بشكل خاص تعد قليلة ولا تنسجم مع أهمية التحديات والمشاكل البيئية التي تعيشها دول الخليج العربي والعالم بصورة عامة.
٢. لقد حظيت الموضوعات البيئية بأهمية خاصة لدى حكومات دول مجلس التعاون من خلال إنشاء وزارات وهيئات خاصة بالبيئية تتولى إصدار القوانين والتعليمات التي تحدد المعايير البيئية الواجب الالتزام بها من قبل الشركات إلى جانب الرقابة على الأداء البيئي لتلك الشركات.
٣. هناك عدم وضوح في العلاقة بين مستوى الإفصاح البيئي وخصائص الشركات على المستوى الدولي والتي ربما تعزى لاختلاف المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين بلدان العالم.
٤. تعد مستويات الإفصاح البيئي في دول مجلس التعاون الخليجي ضعيفة جداً ولم تتجاوز نسبة ١٩٪ كما تراوحت نسب الإفصاح البيئي في الشركات عينة البحث بين ٤٦-٠٪.
٥. هناك علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح البيئي في الشركات عينة البحث وحجم الشركة.
٦. لا توجد علاقة بين مستوى الإفصاح البيئي للشركات عينة البحث وكل من عمر الشركة، الربحية والرافعة المالية لتلك الشركات.
٧. هناك حاجة ماسة إلى توسيع قاعدة الإفصاح البيئي الإلزامي في دول مجلس التعاون العربي لضمان التزام الشركات بإعداد التقارير البيئية والإفصاح عنها من خلال القنوات المختلفة للإفصاح.

التوصيات:

١. إن حكومات الدول العربية بشكل عام ودول الخليج بوجه خاص بحاجة ماسة إلى إصدار القوانين التي تلزم الشركات خصوصاً منها الصناعية بالإفصاح الإلزامي عن أدائها البيئي نظراً لضعف مستويات الإفصاح البيئي في شركاتها والتي تعكس حالة عدم الاهتمام والإدراك من قبل غالبية الشركات لدورها ومسؤولياتها البيئية والاجتماعية.
٢. على الأسواق المالية العربية إلزام الشركات المدرجة فيها إلى إعداد تقارير بيئية سنوية كأحد متطلبات دخولها وبقائها في تلك الأسواق.
٣. من الضروري على الجهات البيئية والصحية في دول الخليج متابعة التزام الشركات بتنفيذ القوانين البيئية إلى جانب إلزامها بالإفصاح عن أدائها البيئي في مواقعها الالكترونية بهدف توفير المعلومات لمستخدميها إلى جانب توسيع قاعدة الرقابة على تلك الشركات.
٤. على الجهات المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية سواء عربياً أو دولياً إصدار معيار محاسبي بيئي يتم من خلاله تحديد متطلبات القياس والإفصاح البيئي للشركات في سبيل تحقيق التوافق في الممارسات المحاسبية البيئية سواء إقليمياً أو دولياً.
٥. ضرورة قيام المراجعين بالإشارة في تقاريرهم إلى الأداء البيئي للشركات خصوصاً الصناعية منها وذلك من خلال القيام بالمراجعة البيئية والتحقق من حجم التكاليف والأضرار البيئية لتلك الشركات.
٦. ضرورة التوسع في إجراء الدراسات التطبيقية والاستقصائية البيئية على الشركات في الدول العربية للوقوف على مستويات الأداء البيئي لتلك الشركات ومدى التزامها بالقوانين والمعايير البيئية سواء منها المحلية أو الدولية.

دراسات مستقبلية:

إن هناك العديد من المجالات البحثية الممكن تناولها في مجال الإفصاح البيئي من خلال إجراء دراسات مقارنة بين مستويات الإفصاح البيئي بين الدول العربية فيما بينها وكذلك بين الدول العربية والدول المتقدمة لتحديد مجالات الارتقاء بمستوى الإفصاح في الدول العربية كما يمكن إجراء دراسات لتحديد أثر طبيعة التنظيمات المحاسبية والرقابية على مستويات الإفصاح البيئي في الدول العربية.

المراجع:

1. Ahmad, H. & Mohammad, J. (2003), Determinants of environmental reporting in Malaysia. International Journal of Business Studies, v. 11, p. 69-90.
2. Ahmed, K. and J. K. Courtis (1999) 'Associations between corporate characteristics and disclosure levels in annual reports', British Accounting Review 31(1) pp.35-61
3. Al-Basteki, H. (1997), "Voluntary Disclosure of Socially Relevant Information: The Case of Bahraini Corporations", Abhath Al-Yarmouk, Human and Social Sciences, Vol. 13, No.4, pp.41-53.
4. Akhtaruddin, M. (2005), "Corporate Mandatory Disclosure Practices in Bangladesh", International Journal of Accounting, 40, 399-422.
5. Bebbington, J. (1999). Compulsory Environmental Reporting in Denmark: An Evaluation. Social and Environmental Accounting, 19(2), 2-4.
6. Bebbington, J., R. Gray, I. Thomson, and D. Walters. (1994). Accountants' Attitudes and Environmentally-sensitive Accounting. Accounting and Business Research 94: 109-120.
7. Beets, S. D., Souther, C. C. (1999). Corporate environmental reports: The need for standards and an environmental assurance service. Accounting Horizons, 13(2), 129-145.

8. Blacconiere, W. G., Patten, D. M. (1994). Environmental disclosures, regulatory costs, and changes in firm value. *Journal of Accounting and Economics*, 18(3), 357-377.
 9. Brammer S. & Pavelin S. (2006). Factors influencing the quality of corporate environmental disclosure. *Business Strategy and the Environment* 17 (2): 120-136.
 10. Cho CH, Patten DM. (2007). The role of environmental disclosures as tools of legitimacy: A research note. *Accounting, Organizations and Society* 32: 639–647.
 11. Cormier, D., Magnan, M. (2003). Environmental reporting management: a continental European perspective. *Journal of Accounting and Public Policy*, 22(1), 43-62.
 12. Cormier, D., Michel, M., Van Velthoven, B. (2005). Environmental disclosure quality in large German companies: economic incentives, public pressures or institutional conditions? *European Accounting Review*, 14(1), 3-39.
 13. Deegan, C., Rankin, M. & Voght, P. (2000), 'Firms' disclosure reactions to major social incidents: Australian evidence'. *Accounting Forum*, vol. 24, no. 1, pp. 101-30.
 14. Francis, Jennifer; Nanda, Dhananjay; Olson, Per. (2008), 'Voluntary disclosure, information quality, and costs of capital. *Journal of Accounting Research*, v. 46, p. 53-99.
 15. Gray, R. & Bebbington, J. (2001), *Accounting for the Environment* (2nd Ed). Sage: London.
 16. Gray R., Bebbington J. and Walters D. (1993), "Accounting for the Environment", Paul Chapman Publishing, London, UK.
 17. Gray, R., Owen, D. & Adams, C. 1996, *Accounting & accountability: changes and challenges in corporate social and environmental reporting*, Prentice Hall, London.
 18. Hackston, D. and M. J. Milne, (1996), "Some Determinant of Social and Environmental Disclosures in New Zealand Companies", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, 9 (1): 77-108
-

-
19. Halme, M. and Huse, M. (1997). The Influence of Corporate Governance, Industry and Country Factors on Environmental Reporting. *Scandinavian Journal of Management* 13(2), 137-157.
 20. Haslinda Yusoff & Glen Lehman (2009), Corporate environmental reporting through the lens of semiotics, *Asian Review of Accounting*, Vol. 17 Iss: 3, pp.226 – 246.
 21. Hassel L., Nilsson, H., Nyquist, S. (2005), the value relevance of environmental performance. *European Accounting Review*, 14(13), 41-61.
 22. Hussein Khasharmeh and Mishiel Said Suwaidan, (2010), Social responsibility disclosure in corporate annual reports: evidence from the Gulf Cooperation Council countries, *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, Volume 6, Number 4, pp.327 – 345
 23. Inchausti, B. G. (1997). The Influence of Company Characteristics and Accounting Regulations on Information Disclosed by Spanish Firms. *The European Accounting Review*, 1(1), 45-68.
 24. Kennedy P. (2003). *A Guide to Econometrics*. MIT Press: Cambridge, MA.
 25. Khanna M, Anton WRQ. 2002. Corporate environmental management: regulatory and marketbased incentives *Land Economics* 78: 539-558.
 26. Maxwell, John W., Lyon, Thomas P. & Hackett, Steven C. (2000), Self-Regulation and Social Welfare: The Political Economy of Corporate Environmentalism. *The Journal of Law & Economics* 43(2): 583-619.
 27. Neu, D., Warsame, H. & Pedwell, K. (1998), Managing Public Impressions: Environmental Disclosures in Annual Reports. *Accounting, Organizations and Society*, 23(3): 265-282.
 28. Nossa, Valcemiro., (2002), Environmental Disclosure: a content analysis of the environmental reports of companies in the pulp
-

- and paper at an international level, Ph.D. thesis, Faculty of Economics, Management and Accounting, University of São Paulo, São Paulo.
29. Porter ME, van der Linde C. (1995). Green and competitive: Ending the stalemate. Harvard Business Review 73: 1-137.
 30. S Brammer, S Pavelin, (2008) Factors influencing the quality of corporate environmental disclosure, Business Strategy and the Environment Volume: 17, Issue: 2, John Wiley & Sons, Pages: 120-136
 31. Tilt CA. (1994), The influence of external pressure groups on corporate social disclosure: Some empirical evidence. Accounting, Auditing and Accountability Journal 7(4): 44-72.
 32. Verrecchia, (2001) Robert. Essays on disclosure. Journal of Accounting and Economics, v. 22, p. 97-180.
 33. Yusoff, Haslinda; Lehman, Glen; Nasir, Noraini (2006), Environmental engagements through the lens of disclosure practices: a Malaysian story. Asian Review of Accounting, v. 14, p.122-148.
 34. Welford, R. (1999), corporate environmental management. Earthscan Publications, London.
-

الملاحق

ملحق (١)

الجهات المنظمة للشؤون البيئية في دول مجلس التعاون الخليجي

الموقع الالكتروني	الجهة البيئية	البلد
http://www.pme.gov.sa/	الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة	السعودية
http://www.moew.gov.ae/AR/Pages/default.aspx	وزارة البيئة والمياه	الإمارات
http://www.epa.org.kw/Ar_EPA_History.cms	الهيئة العامة للبيئة	الكويت
http://www.moe.gov.qa/English/SitePages/Default.aspx	وزارة البيئة	قطر
http://www.pmew.gov.bh/laws.aspx?page=laws	الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية	البحرين
http://moeca.gov.om/Default3.aspx	وزارة البيئة والشؤون المناخية	عمان

ملحق (٢)

مؤشرات الإفصاح البيئي

١- السياسات البيئية	أ- السياسات البيئية الفعلية المنفذة ب- الموضوعات والأهداف البيئية المستهدفة ج- الالتزام بالتراخيص والقوانين والجهات البيئية د- المشاركات البيئية هـ- الجوائز البيئية ومؤشرات المشاركة والاستدامة البيئية
٢- الإدارة والتدقيق البيئي	أ- الإدارة البيئية ب- إيزو ١٤٠٠١/ISO 9001 ج- التدقيق البيئي
٣- تأثير المنتجات والخدمات على البيئة	أ- النفايات/المستهلكات ب- التغليف ج- التكرير د- تطوير المنتجات البيئية هـ- الكفاءة في استخدام المياه و- التأثيرات في البيئة ي- معالجة الأضرار البيئي
٤- الطاقة	أ- المحافظة على الطاقة/المزيد من الكفاءة في العمليات التشغيلية ب- استخدام مواد النفايات لإنتاج الطاقة ج- تطوير مصادر جديدة للطاقة
٥- المعلومات العالية البيئية	أ- الاستثمارات البيئية ب- التكاليف والمصاريف البيئية ج- المطلوبات البيئية د- وصف للممارسات المحاسبية المتعلقة بالموضوعات البيئية م- التأمين البيئي و- الأصول البيئية
٦- التعليم والبحث البيئي	أ- التعليم والتدريب البيئي ب- البحث البيئي
٧- ضمانات الكربون	أ- آليات التنمية النظيفة ب- ضمانات الكربون ج- الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري د- تخفيضات الانبعاثات المعتمدة
٨- معلومات بيئية أخرى	أ- أية إشارات أخرى تتعلق بالبيئة بالاستدامة ب- إدارة الغابات ج- المحافظة على التنوع البيولوجي د- أصحاب المصالح

ملحق (٣)

نسب الإفصاح البيئي للشركات عينة البحث

البلد	الشركة	نسبة الإفصاح
السعودية	شركة كيميائيات الميثانول	9.375
	شركة رانغ للتكرير والبتر وكيمياويات	0
	الشركة الوطنية للبتر وكيمياويات	3.125
	شركة أسمنت القصيم	46.875
	شركة أسمنت الجوف	9.375
	مجموعة صافيولا	37.5
	شركة المنتجات الغذائية	0
	شركة أسمنت ينبع	6.25
البحرين	الشركة العامة للتجارة وصناعة الأغذية	0
	شركة المنيموم البحرين	46.875
	شركة البحرين لمطاحن الدقيق	0
	شركة دلمون للدواجن	0
	الشركة المتحدة لصناعة الورق	0
	شركة ناس	28.125
	شركة قطر الوطنية لصناعة الأسمنت	0
	شركة صناعات قطر	0
قطر	الشركة القطرية للصناعات التحويلية	18.75
	شركة زاد القابضة	3.125
	الشركة المتحدة للتنمية	37.5
	الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية	28.125
	شركة الخليج القابضة	46.875
	شركة الخليج الدولية للكيمياويات	3.125
	شركة الخليج للصناعات البلاستيكية	0
	مصانع مسقط للخيوط	3.125
سلطنة عمان	الشركة الوطنية لمنتجات الألمونيوم	9.375
	الشركة الوطنية للمياه المعدنية	46.875
	صحار للطاقة	0
	الشركة الأهلية للصناعات التحويلية	0
	شركة الخليج للصناعات الدوائية	9.375
	شركة الأغذية المتحدة	0
	شركة كايبارا المتحدة للألبان	0
	شركة الحكمة للصناعات الدوائية	46.875
الإمارات	شركة الأسمنت الوطنية	0
	شركة أسمنت رأس الخيمة	46.875
	شركة أبو ظبي لبناء السفن	3.125
	شركة القرن لصناعة الكيماويات البترولية	0
	شركة أسيكو للصناعات	9.375
	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	46.875
	شركة الصناعات المتحدة	0
	شركة الشعبية الصناعية	21.875
الكويت	مجموعة الصناعات الوطنية	0
	شركة بوبيان للبتر وكيمياويات	0